

قرار رقم (١١٩) لسنة ٢٠١١

بتاريخ ٢٠١١/ ٧ / ٢

باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق تكافل
ضباط شرطة السويس

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين
الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في
مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير
المصرفية.

وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (١٤٩) لسنة ٢٠٠٩ بتفويض نائب رئيس الهيئة في
اعتماد والموافقة على كافة القرارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة.

وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (٧٧) لسنة ١٩٨٨ بتسجيل
صندوق تكافل ضباط شرطة القناة وسيناء برقم (٣٠٤).

وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها.

وعلى محضرى اجتماعى الجمعية العمومية غير العادية للصندوق المنعقدتين في
٢٠٠٩/٦/١٨ ، ٢٠١٠/٦/٢٤ بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام
الأساسي.

وعلى محضرى اجتماعى لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة
جديدة وتعديل أنظمتها الأساسية وتصفياتها والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (١٥)
لسنة ٢٠١٠ بجلستيه المنعقدتين بتاريخى ٢٣/٣ ، ١٩/١٠/٢٠١٠ باقتراح اعتماد
التعديل المقدم من الصندوق المذكور.

وعلى مذكرتى الإدارة العامة لتعديلات نظم صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرختين
٢٠١٠/١٢/٩ ، ٢٠١١/٢/٢٠.

قرر



٤٦٠٧٦

الثانى (الاشتراكات وشروط العضوية) والمادة (٩) من الباب الثالث (المزايا)
النصوص التالية :-

الباب الأول :

مادة (٣) : تعريفات يقصد بـ :

(٣) أجر الاشتراك :

هو المرتب الأساسى مضافاً إليه بدل طبيعة العمل بواقع ١٠٠% من الأجر الأساسى والأجر الاضافى بواقع ١٠٠% من الأجر الأساسى ويكون الحد الأقصى لأجر الاشتراك الذى تصرف بموجبه المزايا ٢٥٠ جنيهاً.

الباب الثانى : (الاشتراكات وشروط العضوية)

مادة (٥) : تتكون الاشتراكات ورسم العضوية مما يلى:

(٢) رسم عضوية يحدد وفقاً لرتبة العضو عند الانضمام طبقاً للجدول التالى :-

الرتبة	رسم العضوية
لواء	ألف ومائتى جنيهاً
عميد	ألف ومائتى جنيهاً
عقيد	مائة وعشرة جنيهاً عن كل سنة من تاريخ التخرج وحتى تاريخ الانضمام للصندوق وبعد أقصى ألف وستمائة وخمسون جنيهاً
مقدم	مائة وعشرة جنيهاً عن كل سنة من تاريخ التخرج وحتى تاريخ الانضمام للصندوق وبعد أقصى ألف وستمائة وخمسون جنيهاً
رائد	مائة وعشرة جنيهاً عن كل سنة من تاريخ التخرج وحتى تاريخ الانضمام للصندوق وبعد أقصى ألف وستمائة وخمسون جنيهاً
نقيب فأقل	مائة وعشرة جنيهاً عن كل سنة من تاريخ التخرج وحتى تاريخ الانضمام للصندوق وبعد أقصى ألف وستمائة وخمسون جنيهاً



٤٦٠٧٦

(٣) موارد سنوية بحد أدنى ٣٨٥٠٠٠ جنيهاً ويشترط لاستحقاق كامل الميزة التأمينية تحقيق هذه الموارد بالكامل عن السنة السابقة وفى حالة عدم تحقيقها أو عدم تحقيق جزء منها يتعين على مجلس إدارة الصندوق وقف صرف المزايا التأمينية

فوراً وإعداد دراسة اكتوارية بفحص مركزه المالي واعتمادها من الهيئة في ضوء الموارد المحققة وقد تنتهي هذه الدراسة الى تخفيض المزايا أو زيادة الاشتراكات أو كليهما معاً اعتباراً من تاريخ وقف صرف المزايا التأمينية.

الباب الثالث : (المزايا)

مادة (٩) : المزايا التأمينية وبيانها وكيفية حسابها:-

١) في حالة الاحالة الى التقاعد فى رتبة لواء :-

أ) بالنسبة للعضو المؤسس :

يؤدى الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع أربعون شهراً من أجر الاشتراك الوارد بالمادة (٣/٣) وبعد أقصى ستة عشر ألف جنيهاً.

ب) بالنسبة للعضو غير المؤسس :

يؤدى الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع شهرين من أجر الاشتراك الوارد بالمادة (٣/٣) عن كل سنة اشتراك بالصندوق وبعد أقصى ستة عشر ألف جنيهاً.

٢) في حالة الاحالة الى التقاعد قبل رتبة لواء:-

أ) في حالة الاحالة الى التقاعد قبل رتبة لواء تحسب للعضو مستحقاته وفقاً للبند (١) عالياً على أن تصرف بنسبة ٨٢% منها لرتبة عقيد سنتين وتزداد بنسبة ٢% من قيمتها عن كل سنة خدمة اعتباراً من رتبة عقيد سنتين وبعد أقصى ٩٨% من الميزة.

ب) في حالة الاحالة الى التقاعد لبلوغ سن التقاعد القانونى (٦٠ سنة) قبل مرور سنتين فى الخدمة فى رتبة عقيد يعامل معاملة انتهاء خدمة كعقيد سنتين أى تحسب للعضو مستحقاته وفقاً للبند (١) عالياً على أن تصرف بنسبة ٨٢% منها.

٣) في حالة انتهاء الخدمة بسبب الوفاة أو العجز الكلى المستديم :-

يؤدى الصندوق للعضو أو لورثته الشرعيين (فى حالة عدم تحديد مستفيدين عنه) ميزة تأمينية بواقع ستة عشر ألف جنيهاً مهما كانت مدة اشتراكه بالصندوق.

٤) في حالة انتهاء الخدمة بسبب العجز الجزئى المستديم :-

يؤدى الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع ٥٠% من الميزة التأمينية المستحقة فى حالة العجز الكلى المستديم المنهى للخدمة وذلك مهما كانت مدة الاشتراك بالصندوق أو يعامل معاملة انتهاء الخدمة بالاحالة الى التقاعد أيهما أفضل.



٤٦٠٧٦

(٥) فى حالة انتهاء الخدمة فى رتبة لواء :-

يؤدى الصندوق للعضو ميزة إضافية بواقع ٢% من قيمة الميزة التأمينية التى يحصل عليها العضو وذلك عن كل سنة اشتراك فى رتبة لواء.

(٦) فى حالة انتهاء خدمة العضو بشرطة السويس مع استمرار خدمته بوزارة الداخلية :-

يكون من حق العضو الاستمرار بالتمتع بكافة مزايا الصندوق مقابل استمراره فى سداد الاشتراكات المحددة فى هذا النظام أو يرد له كافة مدفوعاته بالصندوق مضافاً إليها ٧% كفايدة.

(٧) فى حالة انتهاء خدمة العضو بالاستقالة أو الفصل وانتهاء العضوية بالاستقالة أو الفصل من الصندوق :-

يُرد له كافة مدفوعاته بالصندوق مضافاً إليها ٧% كفايدة.

(٨) فى حالة الاعارة لجهة خارج الوزارة أو الحصول على اجازة خاصة بدون مرتب :-

يلتزم العضو بأن يسدد مقدماً وسنوياً الاشتراكات الواردة بالنظام بالإضافة الى نصيبه من الموارد المستهدفة سنوياً (ويستثنى من ذلك العضو المعار من قبل الوزارة والموفدين فى مأموريات حفظ السلام والحاصلون على اجازات خاصة بدون مرتب للعمل فى وظائف تابعة للأمم المتحدة) وفى حالة التأخير عن السداد يتم تطبيق أحكام المادة (٦) وفى حالة الوفاة أو العجز المنهى للخدمة أثناء فترة الاعارة أو الاجازة بدون مرتب قبل أن يسدد العضو التزاماته السنوية تصرف المزايا التأمينية طبقاً لأحكام هذا النظام بعد خصم الاشتراكات المستحقة والتزامات العضو من الموارد السنوية مضافاً إليها ٧% سنوياً.

يتم تحديد نصيب العضو من الموارد السنوية المستهدفة لأى سنة مالية بخارج قسمة اشتراكات العضو السنوية المسددة على اجمالى الاشتراكات السنوية للأعضاء مضروباً فى الموارد السنوية المستهدفة.

(٩) فى حالات الخروج الجماعي أى كان سببه وعلى سبيل المثال الانسحابات أو الاستقالات الجماعية أو بسبب العجز الصحي :-

يتمتع على الصندوق عدم صرف أية مستحقات لهؤلاء الأعضاء إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة.

(١٠) أحكام عامة فى صرف المزايا :-



٤٦٠٧٦

(أ) يشترط لصرف ميزة التقاعد ألا تقل مدة اشتراك العضو عن ٣٦ شهراً كاملة وفي حالة إحالة العضو الى المعاش قبل مضي هذه المدة يستمر في سداد التزاماته المالية حتى اكتمال هذه المدة اللازمة لاستحقاق الميزة.

(ب) في شأن استحقاق المزايا :-

(١) لا تصرف الميزة عند الاستحقاق في رتبة لواء إلا بالانتهاء الفعلي للخدمة بوزارة الداخلية.

(٢) يتم اعتبار نهاية الخدمة في حركة الترقيات السنوية بالاحالة للمعاش بناء على رغبة السيد الضابط بمثابة نهاية الخدمة بالطريق الطبيعي من حيث استحقاق المزايا التأمينية وتصرف له الميزة المقررة لرتبته.

(٣) تنتهي العضوية بانتهاء الخدمة بالانتقال الى وظيفة مدنية وتسوى مستحقات العضو بالحصول على مدفوعاته بالاضافة الى ٧% سنوياً إلا أن انتهاء الخدمة بالنقل الى وظيفة مدنية بترشيح من الوزارة يعتبر بمثابة انتهاء الخدمة بالطريق الطبيعي وتسوى مستحقات العضو وفقاً لرتبته عندئذ.

ثانياً : إلغاء البندين (٤ ، ٥) والفقرة الأخيرة من المادة (٥) من الباب الثاني (الاشتراكات وشروط العضوية).

مادة (٢) : يسرى هذا القرار اعتباراً من ٢٠١٠/٧/١ .

مادة (٣) : ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية وعلى الجهات المعنية تنفيذه.

د. عادل منير



نائب رئيس الهيئة



٤٦٠٧٦

بيان معتمد
بالتعديلات على لائحة النظام الأساسي لصندوق
تكافل ضباط شرطة السويس
وفقاً لقرارى الهيئة رقمى (١١٩ ، ١٤٠) لسنة ٢٠١١

النص المعدل	النص الحالى
<u>الباب الأول :</u> <u>مادة (٢) :</u> للصندوق شخصية قانونية اعتبارية تخضع لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ونظامه الأساسى. <u>مادة (٣) :</u> تعريفات يقصد بـ : (٣) أجر الاشتراك : هو المرتب الأساسى مضافاً إليه بدل طبيعة العمل بواقع ١٠٠% من الأجر الأساسى والأجر الإضافى بواقع ١٠٠% من الأجر الأساسى ويكون الحد الأقصى لأجر الاشتراك الذى تصرف بموجبه المزايا ٤٢٥ جنيهاً.  ٤٦٠٧٦ <u>الباب الثانى :</u> (الاشتراكات وشروط العضوية) <u>مادة (٥) :</u> تتكون الاشتراكات ورسم العضوية مما يلى:	<u>الباب الأول :</u> <u>المادة الثانية :</u> للصندوق شخصية اعتبارية قانونية تخضع لأحكام القانون رقم (١٩٧٥/٥٤) بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى رقم (١٩٧٧/٧٨) ونظامه الأساسى. <u>مادة (٣) :</u> تعريفات يقصد بـ : (٣) المرتب الاجمالى : هو المرتب الأساسى مضافاً إليه بدل طبيعة العمل بواقع ١٠٠% من الأجر الأساسى بالإضافة الى الأجر الإضافى بواقع ١٠٠% من الأجر الأساسى. ويعرف المرتب الشهرى الأساسى وفقاً للقواعد السارية للأجور بالجهة فى ٢٠٠٥/١/١ مضافاً اليه العلاوات الدورية والتشجيعية والترقية والعلاوات الخاصة وفقاً لقوانين الدولة وبحد أقصى أربع مائة جنيه لأجر الاشتراك ولا يعتد بأية إضافات أخرى على هذا الأجر أيضاً كمان سند تقريرها إلا بعد إعداد دراسة استثنائية بفحص المركز المالى للصندوق واعتمادها من الهيئة. <u>الباب الثانى :</u> (الاشتراكات وشروط العضوية) <u>مادة (٥) :</u> تتكون الاشتراكات ورسم العضوية مما يلى:

٢) رسم عضوية يحدد وفقاً لرتبة العضو عند الانضمام وطبقاً للجدول التالي :-

الرتبة	رسم العضوية
لواء	ألف ومائتى جنيه
عميد	ألف ومائتى جنيه
عقيد	مائة وعشرة جنيهات عن كل سنة من تاريخ التخرج وحتى تاريخ الانضمام للصندوق وبحد أقصى ألف وستمائة وخمسون جنيهاً
مقدم	مائة وعشرة جنيهات عن كل سنة من تاريخ التخرج وحتى تاريخ الانضمام للصندوق وبحد أقصى ألف وستمائة جنيه
رائد	مائة وعشرة جنيهات عن كل سنة من تاريخ التخرج وحتى تاريخ الانضمام للصندوق وبحد أقصى ألف وخمسمائة وخمسون جنيهاً
نقيب فأقل	مائة وعشرة جنيهات عن كل سنة من تاريخ التخرج وحتى تاريخ الانضمام للصندوق وبحد أقصى ألف وخمسمائة جنيهاً

٣) ٢% من الميزة التأمينية التي يحصل عليه عضو الصندوق.



٤٦٠٧٦

٢) رسم عضوية يحدد وفقاً لرتبة العضو عند الانضمام طبقاً للجدول التالي :-

الرتبة	رسم العضوية
لواء	ألف ومائتى جنيهاً
عميد	ألف ومائتى جنيهاً
عقيد	مائة وعشرة جنيهات عن كل سنة من تاريخ التخرج وحتى تاريخ الانضمام للصندوق وبحد أقصى ألف وستمائة وخمسون جنيهاً
مقدم	مائة وعشرة جنيهات عن كل سنة من تاريخ التخرج وحتى تاريخ الانضمام للصندوق وبحد أقصى ألف وستمائة وخمسون جنيهاً
رائد	مائة وعشرة جنيهات عن كل سنة من تاريخ التخرج وحتى تاريخ الانضمام للصندوق وبحد أقصى ألف وستمائة وخمسون جنيهاً
نقيب فأقل	مائة وعشرة جنيهات عن كل سنة من تاريخ التخرج وحتى تاريخ الانضمام للصندوق وبحد أقصى ألف وستمائة وخمسون جنيهاً

٣) موارد سنوية بحد أدنى ٣٨٥٠٠٠ جنيهاً ويشترط لاستحقاق كامل الميزة التأمينية تحقيق هذه الموارد بالكامل عن السنة السابقة وفى حالة عدم تحقيقها أو عدم تحقيق جزء منها يتعين على مجلس إدارة الصندوق وقف صرف المزايا التأمينية فوراً وإعداد دراسة ائتمانية بفحص مركزه المالى واعتمادها من الهيئة فى ضوء الموارد المحققة وقد تنتهى

هذه الدراسة الى تخفيض المزايا أو زيادة الاشتراكات أو كليهما معاً اعتباراً من تاريخ وقف صرف المزايا التأمينية.

- (٤) يلغى
(٥) يلغى
تلغى

- (٤) صافى إيرادات حفلات ترفيهية تخصص للصندوق.
(٥) أية موارد يوافق عليها مجلس إدارة الصندوق.
وعلى ألا تقل حصيلة الموارد المذكورة في البنود (٣ ، ٤ ، ٥) عن مائتين وعشرون ألف جنيه سنوياً ويشترط لاستحقاق الميزة التأمينية تحقيق هذه الموارد بالكامل عن السنة السابقة وفي حالة عدم تحقيقها أو عدم تحقيق جزء منها تخفيض المزايا أو تزايد الاشتراكات أو كليهما معاً طبقاً لما تسفر عنه الدراسة الاكتوارية التي يعدها الصندوق بفحص مركزه المالي واعتمادها من الهيئة.

المادة السادسة :

مادة (٦) :

إذا تأخر العضو عن سداد الاشتراكات لمدة شهرين يقوم الصندوق بإخطاره بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بضرورة السداد وإذا لم يقم بالسداد خلال فترة غايته شهر من تاريخ إخطاره اعتبر مفصولاً وفي حالة استعداده لسداد الاشتراكات المتأخرة تحصل مضافاً إليها عائد استثمار سنوى من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ الأداء لا يقل عن المعدل الوارد بالدراسة الاكتوارية بالإضافة الى مصاريف تحصيل لا تقل عن ٢% من قيمة تلك الاشتراكات بشرط ألا تزيد المدة من تاريخ فصله إلى تاريخ اعدته عن خمس سنوات.

مادة (٨) :

- زوال صفة العضوية :-
تزول صفة العضوية في الحالات الآتية :-
(أ) انتهاء الخدمة بسبب :-



٤٦٠٧٦

المادة الثامنة :

- تزول صفة العضوية في الأحوال الآتية :-
(١) انتهاء الخدمة بوزارة الداخلية.
(٢) الفصل من الصندوق.

١- بلوغ سن التقاعد. ٢- الوفاة. ٣- العجز المنهي للخدمة (الكلى - الجزئى). ٤- النقل (الاجبارى - الاختيارى). ٥- الاستقالة من الخدمة. ٦- الفصل من الخدمة. ب) إنهاء العضوية من الصندوق بسبب :- ١- الاستقالة او الانسحاب من الصندوق. ٢- الفصل من الصندوق ويكون بقرار من مجلس إدارة الصندوق بناءً على تحقيق كتابى يثبت فيه ارتكاب العضو ما يخالف أحكام النظام الأساسى. ويخطر العضو بزوال صفة عضويته بموجب كتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال فترة لا تتجاوز شهراً من تاريخ زوال صفة العضوية. ويجوز لمجلس الادارة قبول العضو الذى زالت صفة عضويته واعتباره عضواً بذات الصفة اذا زالت أسباب زوال الصفة بشرط ألا تتجاوز المدة من تاريخ زوال العضوية الى تاريخ اعادة العضو خمس سنوات ، وعلى أن يقوم بسداد الميزة التأمينية السابق صرفها له، وذلك لا يقل عن المعدل الوارد بالدراسة الاكتوارية وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ قبول إعادة عضويته وتكون إعادة العضوية وجوبية اذا كان زوال صفة العضوية خارج عن إرادة العضو. <u>الباب الثالث : (المزايا)</u> <u>مادة (٩) : المزايا التأمينية وبيانها وكيفية حسابها:-</u> (١) فى حالة الاحالة الى التقاعد فى رتبة لواء :- (أ) بالنسبة للعضو المؤسس :	٣) وفاة العضو. ٤) العجز الكلى المستديم المنهى للخدمة. ٥) صدور حكم نهائى فى جناية مغلصة بالشرف أو الأمانة. ولا تزول صفة العضوية فى حالات النذب والاجازات الخاصة أو الدراسية والاعارات الداخلية أو الخارجية والبعثات العلمية على أن يفى العضو بكافة اشتراكاته قبل الصندوق. ويجوز للعضو فى حالة نقله خارج مديريات القنافة وسيناء الاستمرار فى عضويته بالصندوق بناءً على رغبته على أن يقوم بتسديد الاشتراكات طالما بقى بالخدمة فى وزارة الداخلية. - ويجب فى جميع الأحوال أخطار العضو الذى زالت عضويته بذلك خلال مهلة لا تتجاوز شهراً من تاريخ زوال صفة العضوية وذلك بكتاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول. - ويجوز لمجلس الادارة قبول العضو المفصول واعتباره عضواً مستجداً اذا زالت أسباب الفصل.  ٤٦٠٧٦ <u>الباب الثالث : (المزايا)</u> <u>مادة (٩) : المزايا التأمينية وبيانها وكيفية حسابها:-</u> (١) فى حالة الاحالة إلى التقاعد اعتباراً من رتبة لواء:-
--	--

(أ) بالنسبة للعضو المؤسس :

يؤدى الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع أربعون شهراً من المرتب الاجمالى المحدد بالمادة ٣/٣ بحد أقصى خمسة عشر ألف جنيه.

(ب) بالنسبة للعضو العادى :

يؤدى الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع أجر شهرين من المرتب الاجمالى المحدد بالمادة ٣/٣ عن كل سنة اشتراك فعلى بالصندوق وبعد أقصى خمسة عشر ألف جنيه.

(ج) فى حالة الاحالة للتقاعد قبل رتبة لواء :

- تحسب للعضو مستحقاته وفقاً للبندين (أ،ب) عالىه على أن تصرف بنسبة ٧٣% منها لرتبة عقيد سنتين وتزاد ٣% من قيمتها عن كل سنة خدمة اعتباراً من رتبة عقيد سنتين وبعد أقصى ٩٧% من الميزة.

(د) فى حالة الاحالة الى التقاعد لبلوغ سن التقاعد القانونى (٦٠ سنة) قبل مرور سنتين فى الخدمة فى رتبة عقيد يعامل معاملة انتهاء خدمة كعقيد سنتين أى تحسب للعضو مستحقاته وفقاً للبند (ج) عالىه على أن تصرف بنسبة ٧٣% منها.

يشترط لصرف ميزة التقاعد ألا تقل مدة اشتراك العضو عن ٣٦ شهر كاملة ولو انتهت خدمته بالتقاعد قبل ذلك يلتزم العضو بالاستمرار فى العضوية وسداد الاشتراكات وفقاً لاشتراك قرينه بالخدمة أو الاحداث منه مباشرة على أن يتمتع بأية تعديلات تطرأ على النظام.

(٢) فى حالة انتهاء الخدمة بسبب العجز الكلى المستديم أو الوفاة :-

يؤدى الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع أربعون شهراً من أجر الاشتراك الوارد بالمادة (٣/٣) وبعد أقصى ستة عشر ألف جنيه.

(ب) بالنسبة للعضو غير المؤسس :

يؤدى الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع شهرين من أجر الاشتراك الوارد بالمادة (٣/٣) عن كل سنة اشتراك بالصندوق وبعد أقصى ستة عشر ألف جنيه.

(٢) فى حالة الاحالة الى التقاعد قبل رتبة لواء:-

(أ) فى حالة الاحالة الى التقاعد قبل رتبة لواء تحسب للعضو مستحقاته وفقاً للبند (١) عالىه على أن تصرف بنسبة ٨٢% منها لرتبة عقيد سنتين وتزاد بنسبة ٢% من قيمتها عن كل سنة خدمة اعتباراً من رتبة عقيد سنتين وبعد أقصى ٩٨% من الميزة.

(ب) فى حالة الاحالة الى التقاعد لبلوغ سن التقاعد القانونى (٦٠ سنة) قبل مرور سنتين فى الخدمة فى رتبة عقيد يعامل معاملة انتهاء خدمة كعقيد سنتين أى تحسب للعضو مستحقاته وفقاً للبند (١) عالىه على أن تصرف بنسبة ٨٢% منها.

(٣) فى حالة انتهاء الخدمة بسبب الوفاة أو العجز الكلى المستديم :-

يؤدى الصندوق للعضو أو لورثته الشرعيين (فى حالة عدم تحديد مستفيدين عنه) ميزة تأمينية بواقع ستة عشر ألف جنيه مهما كانت مدة اشتراكه بالصندوق.

(٤) فى حالة انتهاء الخدمة بسبب العجز الجزئى المستديم :-



يؤدي الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع ٥٠% من الميزة التأمينية المستحقة في حالة العجز الكلى المستديم المنهى للخدمة وذلك مهما كانت مدة الاشتراك بالصندوق أو يعامل معاملة انتهاء الخدمة بالاحالة الى التقاعد أيهما أفضل.

(٥) في حالة انتهاء الخدمة في رتبة لواء :-

يؤدي الصندوق للعضو ميزة إضافية بواقع ٢% من قيمة الميزة التأمينية التي يحصل عليها العضو وذلك عن كل سنة اشتراك في رتبة لواء.

(٦) في حالة انتهاء خدمة العضو بشرطة السويس مع استمرار خدمته بوزارة الداخلية :-

يكون من حق العضو الاستمرار بالتمتع بكافة مزايا الصندوق مقابل استمراره في سداد الاشتراكات المحددة في هذا النظام أو يرد له كافة مدفوعاته بالصندوق مضافاً إليها ٧% كفايدة.

(٧) في حالة انتهاء خدمة العضو بالاستقالة أو الفصل وانتهاء العضوية بالاستقالة أو الفصل من الصندوق :-

يُرد له كافة مدفوعاته بالصندوق مضافاً إليها ٧% كفايدة.

(٨) في حالة الاعارة لجهة خارج الوزارة أو الحصول على اجازة خاصة بدون مرتب :-

يلتزم العضو بأن يسدد مقدماً وسنوياً الاشتراكات الواردة بالنظام بالإضافة الى نصيبه من الموارد المستهدفة سنوياً (ويستثنى من ذلك العضو المعار من قبل الوزارة والموفدين في مأموريات حفظ السلام والحاصلون على اجازات خاصة بدون مرتب للعمل في وظائف تابعة للأمم المتحدة) وفي حالة

يؤدي الصندوق للعضو أو لورثته الشرعيين (في حالة عدم تحديد مستفيدين عنه) ميزة تأمينية بواقع خمسة عشر ألف جنيه مهما كانت مدة اشتراكه في الصندوق.

(٣) في حالة انتهاء خدمة العضو بمديرية أمن القناة وسيناء مع استمرار خدمته بوزارة الداخلية :-

يكون من حق العضو الاستمرار بالتمتع بكافة المزايا مقابل استمراره في سداد الاشتراكات المحددة بالنظام أو يرد للعضو مجموع الاشتراكات المدفوعة منه بالإضافة الى فائدة ٨,٥% في حالة عدم استمراره بعضويته بالصندوق.

(٤) في حالة الاستقالة أو النقل إلى وظيفة مدنية :

يكون من حق العضو الاستمرار في الصندوق والتمتع بكافة مزايا النظام مقابل استمراره في سداد كافة الاشتراكات وفقاً للعضو التالي له في الأقدمية وذلك حتى بلوغه سن ٥٤ سنة أو الوفاة أو العجز المنهى للخدمة أو يرد للعضو مجموع الاشتراكات المدفوعة منه ما عدا رسم العضوية بالإضافة الى فائدة ٨,٥% في حالة عدم استمراره في العضوية بالصندوق.

(٥) في حالة انتهاء الخدمة بالفصل أو الانسحاب من الصندوق :

يُرد للعضو مجموع الاشتراكات المدفوعة منه بالإضافة الى فائدة ٨,٥% عن كل سنة اشتراك بالصندوق.

(٦) لا يجوز قبول عضو جديد كعضو مؤسس.



التأخير عن السداد يتم تطبيق أحكام المادة (٦) وفى حالة الوفاة أو العجز المنهى للخدمة أثناء فترة الاعارة أو الاجازة بدون مرتب قبل أن يسدد العضو التزاماته السنوية تصرف المزايا التأمينية طبقاً لأحكام هذا النظام بعد خصم الاشتراكات المستحقة والتزامات العضو من الموارد السنوية مضافاً إليها ٧% سنوياً.

يتم تحديد نصيب العضو من الموارد السنوية المستهدفة لأي سنة مالية بخارج قسمة اشتراكات العضو السنوية المسددة على اجمالى الاشتراكات السنوية للأعضاء مضروباً فى الموارد السنوية المستهدفة.

(٩) فى حالات الخروج الجماعي أياً كان سببه وعلى سبيل المثال الانسحابات أو الاستقالات الجماعية أو بسبب العجز الصحي :-
يتعين على الصندوق عدم صرف أية مستحقات لهؤلاء الأعضاء إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة.

(١٠) أحكام عامة فى صرف المزايا :-

يشترط لصرف ميزة التقاعد ألا تقل مدة اشتراك العضو عن ٣٦ شهراً كاملة وفى حالة إحالة العضو الى المعاش قبل مضى هذه المدة يستمر فى سداد التزاماته المالية حتى اكتمال هذه المدة اللازمة لاستحقاق الميزة.

(ب) فى شأن استحقاق المزايا :-

(١) لا تصرف الميزة عند الاستحقاق فى رتبة لواء إلا بالانتهاء الفعلى للخدمة بوزارة الداخلية.

(٢) يتم اعتبار نهاية الخدمة فى حركة الترقيات



٤٦٠٧٦

السوية بالاحالة للمعاش بنساء على رغبة السيد الضابط بمثابة نهاية الخدمة بالطريق الطبيعي من حيث استحقاق المزايا التأمينية وتصرف له الميزة المقررة لرتبته.

(٣) تنتهي العضوية بانتهاء الخدمة بالانتقال الى وظيفة مدنية وتسوى مستحقات العضو بالحصول على مدفوعاته بالاضافة الى ٧% سنوياً إلا أن انتهاء الخدمة بالنقل الى وظيفة مدنية بترشيح من الوزارة يعتبر بمثابة انتهاء الخدمة بالطريق الطبيعي وتسوى مستحقات العضو وفقاً لرتبته عندئذ.

الباب الرابع : (النظام المالي للصندوق)

مادة (١٤) :

توظف أموال الصندوق في القنوات الاستثمارية على الوجه التالي :-

١- ٣٠% على الأقل لشراء أوراق مالية حكومية أو مضمونة.

٢- ١٠% على الأكثر في سندات قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية وبشرط ألا يزيد قيمة

المستثمر في سندات صادرة عن جهة واحدة على ٥% من جملة أموال الصندوق أو ٢٠% من رأس

مال الجهة المصدرة للسندات.

٣- ٢٠% على الأكثر في أسهم قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية أو وثائق صناديق الاستثمار

وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر في أسهم صادرة عن جهة واحدة على ٥% من جملة أموال

الصندوق أو ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للأسهم.

الباب الرابع : (النظام المالي للصندوق)

المادة (١٤) :

توظف أموال الصندوق على الوجه التالي :-

(١) ٢٥% على الأقل لشراء أوراق مالية حكومية أو مضمونة منها.

(٢) ١٥% على الأكثر في سندات قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية وبشرط ألا تزيد قيمة

المستثمر في سندات صادرة عن جهة واحدة على ٥% من جملة أموال الصندوق أو ٢٠% من رأس

مال الجهة المصدرة للسندات .

(٣) ٢٥% على الأكثر في أسهم قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية وبشرط ألا تزيد قيمة

المستثمر في أسهم صادرة عن جهة واحدة على ٥% من جملة أموال الصندوق أو ٢٠% من رأس

مال الجهة المصدرة للأسهم .

(٤) ألا تزيد قيمة السندات والأسهم الصادرة عن جهة واحدة على ١٠% من أموال الصندوق.

٤- ألا يزيد مجموع قيمة الاستثمار في السندات والأسهم ووثائق صناديق الاستثمار الصادرة عن جهة واحدة على ١٠% من أموال الصندوق.

٥- ١٠% على الأكثر في تملك عقارات موجودة داخل البلاد وبشرط ألا تزيد قيمة أي عقار على ٣% من جملة أموال الصندوق وبعد موافقة الهيئة.

٦- ٢٥% على الأكثر لمنح قروض نقدية للأعضاء وبما لا يزيد على ٧٥% من الحقوق التأمينية المستحقة للعضو في حالة الاستقالة من الصندوق وقت الموافقة على منح القرض، على أن يستهلك القرض خلال مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات وبمعدل استثمار بما لا يقل عن المعدل الوارد بالدراسة الاكتوارية.

٧- ودائع نقدية وشهادات ادخار بالعملة المحلية أو الأجنبية مودعة لدى البنك المركزي المصري وبشرط ألا تزيد جملة الايداعات لدى أحد البنوك على ٢٥% من جملة أموال الصندوق.

٨- ١٠% على الأكثر في استثمارات أخرى تتفق مع الأغراض التي أنشئ من أجلها الصندوق وبشرط أن توافق عليها الهيئة.

مادة (١٤) مكرر (أ) :

يتم فتح حساب جارى للصندوق بأحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري بما لا يجاوز ١٥% من جملة أموال الصندوق.

مادة (١٥) :

الحد الأقصى لنسبة المصروفات الادارية ٥% من

٥) ١٠% على الأكثر في تملك عقارات موجودة داخل البلاد وبشرط ألا تزيد قيمة أي عقار على ٣% من جملة أموال الصندوق.

٦) ودائع نقدية بالعملة المحلية أو الأجنبية لدى البنوك في مصر المسجلة لدى البنك المركزي المصري.

وبشرط ألا تزيد جملة الايداعات لدى أحد البنوك على ١٠% من جملة أموال الصندوق.

٧) ١٠% على الأكثر في استثمارات أخرى توافق عليها الهيئة.



مادة (١٤) مكرر (أ) :

يتم فتح حساب جارى للصندوق بأحد المصارف المصرية بجمهورية مصر العربية المسجلة لدى البنك المركزي المصري بما لا يجاوز ١٥% من جملة أموال الصندوق ويشترط للصرف في جميع الأحوال التوقيع من رئيس مجلس إدارة الصندوق أو من ينوب عنه.

مادة (١٥) :

يجب ألا تزيد نسبة المصروفات الادارية عن ٣% من

الاشتراكات السنوية للأعضاء.

مادة (١٥ مكرر) :

لا توجد

الاشتراكات والموارد السنوية.

مادة (١٥ مكرر) :

يفحص المركز المالي للصندوق بواسطة أحد الخبراء الاكتواريين الذي يختاره مجلس إدارة الصندوق من بين الخبراء المقيدون بالسجل المعد لهذا الغرض بالهيئة مرة كل خمس سنوات علي الأكثر وكلما دعت ظروف الصندوق لذلك ويتناول هذا الفحص تقدير قيمه التعهدات القائمة وترسل صورة من تقرير الفحص الى الهيئة العامة للرقابة المالية مصحوبة بشهادة من الخبير الاكتواري تفيد أن المسؤولين عن ادارة الصندوق قد وضعوا تحت تصرفه جميع البيانات والمعلومات التي طلبها واللازمة للوصول إلى تقدير صحيح عن تعهدات الصندوق ويلتزم الصندوق في جميع الأحوال بنفقات الفحص.

الباب الخامس : (السجلات والحسابات السنوية)

مادة (١٧) :

يحفظ الصندوق بمقره بالدفاتر والسجلات ويجب أن يمسك السجلات الآتية :

- ١- سجل العضوية.
- ٢- سجل محاضر جلسات مجلس الادارة والجمعية العمومية.
- ٣- سجل الأموال المملوكة للصندوق وتفيد به استثمارات الصندوق بالتفصيلات والتغيرات التي تطرأ عليها.
- ٤- سجل الإيرادات.
- ٥- سجل الاشتراكات.
- ٦- سجل مطالبات الأعضاء والتعويضات والمزايا.
- ٧- سجل المصروفات ويجب أن تدون به البيانات

الباب الخامس : (السجلات والحسابات السنوية)

المادة السابعة عشر :

يحفظ الصندوق بمقره بالدفاتر والسجلات الآتية :-

- ١- سجل العضوية.
- ٢- سجل محاضر جلسات مجلس الادارة والجمعية العمومية.
- ٣- سجل الأموال المملوكة للصندوق وتفيد بها استثمارات الصندوق بالتفصيل والتغيرات التي تطرأ عليها.
- ٤- سجل الإيرادات.
- ٥- سجل الاشتراكات.
- ٦- سجل مطالبات الأعضاء والتعويضات والمزايا.
- ٧- سجل المصروفات ويجب أن تدون به البيانات الخاصة بها تفصيلياً.



ويجب أن تعتمد هذه السجلات من الهيئة قبل استخدامها ويتم الاعتماد دون مقابل ويجوز تطوير نظام المحاسبة بالصندوق وادماج سجلات الإيرادات والمصروفات وفقاً لذلك بعد موافقة الهيئة على ذلك.

الباب الثامن : (حل الصندوق أو ادماجه أو تصفيته)

مادة (٣٧ مكرر) :

لا توجد

مادة (٣٧ مكرر أ) :

لا توجد

الخاصة بها تفصيلياً.

٨- سجل قروض الأعضاء.

يجوز تطوير نظام المحاسبة بالصندوق باستخدام نظم الحاسب الآلى بالنسبة لبعض السجلات.

ويجب أن تعتمد جميع سجلات الصندوق من الهيئة قبل استخدامها.

الباب الثامن : (حل الصندوق أو ادماجه أو تصفيته)

مادة (٣٧ مكرر) :

يصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية قراراً بتصفية الصندوق وشطب تسجيله.

كما يصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة قراراً بتعيين لجنة التصفية من ثلاثة أعضاء على أن يتضمن القرار تحديد نسبة مصروفات التصفية والمدة اللازمة لانتهاء من عملها، ويجوز تجديد مدة التصفية وتزاد مصروفاتها إذا اقتضى الأمر ذلك لحين انتهاء اللجنة من أعمالها.

مادة (٣٧ مكرر أ) :

يجوز للصندوق تحويل أمواله والتزاماته الى صندوق آخر مسجل طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ وذلك بشرط موافقة الجمعية العمومية لكل صندوق بالأغلبية المنصوص عليها في المادة (٢١) من القانون كما يشترط تقديم تقرير خبير اكتوارى عن المركز المالى للصندوق المندمج والصندوق الدامج على أن يتضمن ذلك التقرير الشروط والأسس الفنية للصندوق الجديد وحقوق الأعضاء.

الباب التاسع : (أحكام عامة)

مادة (٣٨) :

يؤدى الصندوق الى الهيئة رسماً سنوياً لمقابلة تكاليف الاشراف والرقابة بواقع (واحد فى الألف) من جملة



٤٦٠٧٦

الباب التاسع : (أحكام عامة)

المادة الثامنة والثلاثون :

يؤدى الصندوق للهيئة المصرية للرقابة على التأمين رسماً لمقابلة تكاليف الاشراف والرقابة بواقع واحد فى

الاشتراكات عن السنة السابقة وفقاً للموارد الواردة
بنموذج (٣) صناديق وذلك في موعد غايته نهاية
الشهر الثالث من انتهاء السنة المالية للصندوق.

مادة (٣٩) :

يحظر على إدارة الصندوق نشر أي بيان من البيانات
الواجب تقديمها الى الهيئة بمقتضى قانون صناديق
التأمين الخاصة إلا إذا كانت مطابقة للصورة التي قدمت
بها هذه البيانات الى الهيئة ويكون لممثلي الصندوق أو
أي من أعضائه الحق في طلب شهادات من تلك
البيانات من الهيئة نظير سداد الرسم المقرر عن كل
شهادة.

مادة (٤١) :

على المسؤولين عن إدارة الصندوق أن يضعوا تحت
تصرف المشتركين جميع البيانات الواجب تقديمها الى
الهيئة العامة للمراقبة المالية بمقتضى المادة (١٤) من
قانون صناديق التأمين الخاصة وتسلم نسخة منها إلى
كل من يطلبها من المشتركين مقابل تحصيل الرسم
المقرر عن كل نسخة ويجوز لأي عضو في الصندوق
أن يطلع على دفاتر الصندوق ومستنداته بعد الحصول
على ترخيص بذلك من الهيئة.

مادة (٤٢) :

بموجب قرار من رئيس الهيئة يتم تعديل بيانات تسجيل
الصندوق بناءً على موافقة الجمعية العمومية وبما
يتفق مع الدراسة الاكتوارية التي تعد لهذا الغرض
تلك بموجب طلب على نموذج (٢) صناديق.

مادة (٤٣) :

يجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة قبل البت في طلب

الألف من جملة الاشتراكات عن السنة السابقة وذلك في
ميعاد غايته شهر فبراير من كل عام.

المادة التاسعة والثلاثون :

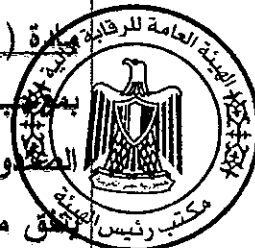
يحظر على إدارة الصندوق أن تنشر أي بيان من
البيانات الواجب تقديمها الى الهيئة المصرية للمراقبة
على التأمين بمقتضى قانون صناديق التأمين الخاصة
إلا إذا كانت مطابقة للصورة التي قدمت بها هذه
البيانات الى الهيئة ويكون لممثلي الصندوق أو أحد
أعضائه الحق في طلب شهادات عن تلك البيانات من
الهيئة نظير سداد رسم وقدره أربعون قرشاً عن كل
شهادة.

المادة الواحدة والأربعون :

على المسؤولين عن إدارة الصندوق أن يضعوا تحت
تصرف المشتركين جميع البيانات الواجب تقديمها الى
الهيئة المصرية للمراقبة على التأمين بمقتضى المادة
(١٤) من قانون صناديق التأمين الخاصة وتسلم نسخة
منها إلى من يطلبها من المشتركين مقابل تحصيل مبلغ
(عشرة قروش) عن كل نسخة ويجوز لأي عضو في
الصندوق أن يطلع على دفاتر الصندوق ومستنداته بعد
الحصول على ترخيص بذلك من الهيئة.

مادة (٤٢) :

لا توجد



مادة (٤٣) :

لا توجد	التعديل أن يطلب فحص الشروط العامة للعمليات التي يتولى الصندوق مباشرتها والأسيس الفنية التي تقوم عليها بواسطة أحد الخبراء الاكتواريين. - يعمل بهذه التعديلات اعتباراً من ٢٠١٠/٧/١.
---------	--



٤٦٠٧٦

مذكرة

التاريخ : ٢٠١٠/١٢/٩ رقم القيد : (٣٠٤)

إلى : السيد الأستاذ الدكتور نائب رئيس الهيئة
ممن : الإدارة العامة لتعديلات نظم صناديق التأمين الخاصة
الموضوع : تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق تكافل ضباط شرطة
السويس

تقدم الصندوق المشار إليه بطلب لادخال بعض التعديلات على لائحة نظامه
الأساسي وتم توزيع مستندات التعديل على الإدارات المختصة.

حيث تنص المادة (٧) من قانون صناديق التأمين الخاصة الصادر بالقانون رقم
١٩٧٥ لسنة ١٩٧٥ بأنه يجب إخطار الهيئة بكل تعديل في البيانات المشار إليها في المادة
(٤) وفي نظام الصندوق ولا يجوز العمل بهذه التعديلات إلا بعد اعتمادها من الهيئة
العامة للرقابة المالية وينشر في الوقائع المصرية أية تعديلات في الاشتراكات أو
الأغراض أو المزايا.

كما تنص المادة (٧) من اللائحة التنفيذية وتعديلاتها للقانون المذكور بأنه يجوز
بموافقة الهيئة تعديل بيانات التسجيل بناء على طلب يقدم على نموذج (٢) صناديق
وفي هذه الحالة يكون نشر بيانات التعديل على نفقة الصندوق.

وتشمل التعديلات ما يلي وعلى النحو الموضح بنموذج (٢) صناديق المرفق :-

- تعديل المادتين (الثانية ، ٣/٣) من الباب الأول.
- تعديل المواد (٣، ٢/٥ ، السادسة ، الثامنة) من الباب الثاني (الاشتراكات
وشروط العضوية) وإلغاء البندين (٥، ٤) والفقرة الأخيرة من المادة (٥)
من ذات الباب الثاني.
- تعديل المادة (٩) من الباب الثالث (المزايا).
- تعديل المواد (١٤ ، ١٤ مكرر أ ، ١٥) من الباب الرابع (النظام المالي
للصندوق) وإضافة مادة جديدة برقم (١٥ مكرر) لذات الباب الرابع.

م. م. م.

- تعديل المادة (السابعة عشر) من الباب الخامس (السجلات والحسابات السنوية).
- إضافة مادتين جديدتين برقمي (٣٧ مكرر ، ٣٧ مكرر أ) للبواب الثامن (حل الصندوق أو ادماجه أو تصفيته).
- تعديل المواد (الثامنة والثلاثون ، التاسعة والثلاثون ، الواحدة والأربعون) من الباب التاسع (أحكام عامة) وإضافة مادتين جديدتين برقمي (٤٢ ، ٤٣) لذات الباب التاسع.

* تسرى هذه التعديلات اعتباراً من ٢٠١٠/٧/١ .

وبالبحث واستطلاع رأي الإدارات المعنية بالهيئة والتي أبدت بعض الملاحظات حيث تم عرضها على لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وتعديل أنظمتها الأساسية وتصفيته والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠ بجلستها المنعقدتين بتاريخي ٣/٢٣ ، ٢٠١٠/١٠/١٩ والتي أوصت بالموافقة على التعديلات المقدمة من الصندوق بعد إستيفاء بعض الملاحظات وقد تم إستيفاء تلك الملاحظات.

المطلوب : رجاء التفضل في حالة الموافقة التكرم باعتماد القرارين المرفقين.

المشرف على الادارة المركزية لتأسيس

المدير العام

وترخيص صناديق التأمين الخاصة

٢٠١٠/١٤/١٦
عصام صبرة
(عصام صبرة)

٢٠١٠/١٤/١٦
نبيهة رشاد
(نبيهة رشاد)

السيد الاستاذ الدكتور مساعد رئيس الهيئة :

يتعبر على الصندوق المشار اليه الرجوع للخبر الاكثوارى لتحديد ميزة تأمينية لعضو الصندوق الذى تنتهى خدمته فى رتبة أقل من رتبة عقيد ، أو فى رتبة عقيد ولم يرض بإستنيته ، وسنه أقل من سنه الستة ، وذلك قبل الموافقة على هذه التميزات .

المستشار القانوني

٢٠١٠/١٤/١٦
عصام صبرة
عصام صبرة
عصام صبرة

٢٠١٠/١٤/١٦
عصام صبرة
عصام صبرة
عصام صبرة

٢٠١٠/١٤/١٦
عصام صبرة
عصام صبرة
عصام صبرة

مذكرة

رقم القيد : (٣٠٤)

التاريخ : ٢٠١١/٢/٢٠

إلى : السيد الأستاذ الدكتور نائب رئيس الهيئة
من : الإدارة العامة لتعديلات نظم صناديق التأمين الخاصة
الموضوع : تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق تكافل ضباط شرطة
السويس

بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٩ تم إعداد مذكرة ومشروع قرار تعديل لائحة النظام الأساسي
للصندوق المشار إليه.

وبالعرض على السيد الأستاذ المستشار القانوني للهيئة لإبداء الرأي فقد أوصى
بضرورة الرجوع للخبير الاكتواري للصندوق لتحديد ميزة تأمينية لعضو الصندوق الذي
تنتهي خدمته في رتبة أقل من رتبة عقيد، أو في رتبة عقيد ولم يمض بها سنتين، وسنه
أقل من سن السنتين ومؤشراً عليها من الأستاذ الدكتور مساعد رئيس الهيئة لشئون
الصناديق الخاصة.

بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٢٧ تم إخطار الصندوق بملاحظات الهيئة بناء على تأشير
الأستاذ الدكتور مساعد رئيس الهيئة لشئون الصناديق الخاصة باتخاذ اللازم قانوناً طبقاً
لرأي السيد المستشار القانوني للهيئة .

بتاريخ ٢٠١١/٢/١٤ ورد للهيئة خطاب الصندوق مرفقاً به كتاب السيد الخبير
الاكتواري المرفق.

المطلوب : رجاء التفضل في حالة الموافقة التكرم باعتماد القرارين المرفقين.

المدير العام
٢/٢٠
(نبيلة رشاد)

رسم
السيد الأستاذ الدكتور مساعد رئيس الهيئة :
روجعت التعديلات ، ولا مانع من الموافقة عليها واعتمادها .

المستشار القانوني

الإعجاز
٢٠١١

د. عادل منير